الجنور التاريخية لحقوق المرأة والتحويلات التي أحدثها الإسلام فيها

**The historical roots of women's rights and the transformations
brought about by Islam**

Noor Tariq Taher

Assistant teacher

University of Mosul -

College of

Education for Human

Sciences-Department of

Quranic Sciences and

Islamic Education

نور طارق طاهر

مدرس مساعد

جامعة الموصل - كلية التربية للعلوم

الإنسانية- قسم علوم القرآن والتربية

الإسلامية

Noor.taher@uomosul.edu.iq

الكلمات المفتاحية: الجنور التاريخية، حقوق المرأة، الإسلام

Keywords: Historical roots, women's rights, Islam

المخلص

ويتناول البحث الموسوم الجنور التاريخية لحقوق المرأة والتحويلات التي أحدثها الإسلام فيها من خلال ثلاث مباحث يتناول المبحث الأول التطور التاريخي لحقوق المرأة، ويتناول المبحث الثاني التحويلات التي أحدثها الإسلام على حقوق المرأة، أما المبحث الثالث فيتناول أهم المبادئ الإسلامية المتعلقة بحقوق المرأة وكرامتها، وأخيراً يقدم البحث قائمة بأهم المصادر والمراجع التي اعتمد عليها .

Abstract

The research entitled “The Historical Women’s Award for Rights” deals with the transformations brought about by Islam through three sections. The first section deals with the development of the story of women’s rights. The second section deals with the woman that Islam brought about rights. The third section deals with the most important Islamic fundamentals later on and her dignity. Then the research enters into preparing the most important Resources and review of the most important.

المقدمة

إن قضية حقوق وحرريات المرأة هي قضية كل مجتمع في القديم والحديث، فالمرأة تشكل نصف المجتمع من حيث العدد، وأجمل ما فيه من حيث العواطف والمشاعر، وأعقد ما فيه من حيث المشكلات، وقد عانت المرأة على مختلف العصور من الاضطهاد والقهر والتمييز، وعاشت ضمن بعض الأديان القديمة من اختلاف كبير في تقدير حقوقها، ومركزها في المجتمع.

ومع مجيء الإسلام تطور مركز المرأة، كما تطورت شخصيتها ومكانتها في المجتمع العربي بعد ظهور الإسلام، سواء من الناحية الاجتماعية أو من الناحية القانونية أو من النواحي العامة الأخرى، والمرأة مكلفة شرعاً كالرجل تماماً، وتطالب بالإيمان والعبادات والأخلاق والمعاملات وسائر الأحكام الشرعية كالرجل سواء بسواء، ولا فرق بينهما في وجوب الإيمان، وأداء الصلاة والصيام والزكاة والحج والتخلي بالفضائل وممارسة المعاملات والأحكام في الإسلام كلها عامة للرجل والنساء، إلا ما خصص استثناء لكل منهما، لحكم واعتبارات فطرية وواقعية، وبالتالي فإن المرأة مسؤولة مسؤولية تامة عن جميع ما يصدر منها في الدنيا والآخرة كالرجل، ان خيراً فخييراً وان شراً فشرّاً، ويثبت الله اجر العمل الصالح للرجال والنساء معاً، قال تعالى ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنْكُمْ مِّمَّنْ ذَكَرَ أَوْ أَنْتِي بَعْضُكُمْ مِّنْ بَعْضٍ﴾ سورة آل عمران، الآية : ١٩٥، وقال تعالى ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْتِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ سورة النحل، الآية : ٩٧، والمسؤولية متساوية، قال رسول الله ﷺ (كلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته .. الرجل راع في أهله، وهو مسؤول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها، وهي مسؤولة عن رعيته) البخاري : أبي عبد الله محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، (بغداد/١٩٨٦) ج٢ ص ١٢٣ .

ويتناول البحث الموسوم الجنور التاريخية لحقوق المرأة والتحولت التي أحدثتها الإسلام فيها من خلال ثلاث مباحث يتناول المبحث الأول التطور التاريخي لحقوق المرأة، ويتناول المبحث الثاني التحولات التي أحدثتها الإسلام على حقوق المرأة، أما المبحث الثالث فيتناول أهم المبادئ الإسلامية المتعلقة بحقوق المرأة وكرامتها، وأخيراً يقدم البحث قائمة بأهم المصادر والمراجع التي اعتمد عليها .

المبحث الأول

التطور التاريخي لحقوق المرأة

١- حقوق المرأة في المجتمعات القديمة :

كان المجتمع الفرعوني منظماً بشكل جيد ودقيق، فالأسرة تركز على أعراف وتقاليد تعطي دوراً مرموقاً للمرأة (سيدة البيت)، وعندما يتوفى الزوج وليس هناك من بين أبنائه من بلغ سن الرشد، فإن السلطة العائلية تنتقل إلى الأم التي تدير شؤون الأسرة داخل البيت، وحتى خارجه أي في العلاقة مع السلطة والحكومة خضر : خضر، مدخل إلى الحريات العامة وحقوق الإنسان، منشورات المؤسسة الحديثة للكتاب، الطبعة الثالثة (لبنان / ٢٠٠٨) ص ٣٢، وكانت المرأة المصرية في عهد الفراعنة تتمتع بمركز ممتاز لم تعرفه نساء العالم القديم، فلم تكن تخضع لأية سلطة أبوية أو زوجية، وإنما كانت لها أموالها الخاصة تتصرف فيها كلما أرادت دون حاجة إلى إذن، وكانت القرابة بين أفراد الأسرة قائمة على أساس صلة الدم، كما كانت تشمل الأم والأب كليهما، وعرفوا الفراعنة نظام تعدد الزوجات، والمخالطة غير المشروعة والأبناء غير الشرعيين الذين كانوا يلحقون بأمهاتهم، كما كان الزواج بين المحارم معروفاً ولكن في حدود ضيقة نصار: حسن، حقوق المرأة، دار الثقافة للطباعة والنشر (الإسكندرية/١٩٥٨) ص ٤٥، أما في مجتمع بلاد الرافدين فقد تمتعت المرأة بمركز قانوني واجتماعي ممتاز، فكانت تتمتع بالشخصية القانونية الكاملة التي تخولها إجراء التصرفات القانونية المختلفة، فكانت لها أموالها الخاصة، وكانت تتمتع بحق الشهادة الكاملة كالرجل تماماً، كما كان يحق لها أن تتصرف بأموالها بكافة أنواع التصرفات وتتمتع بحق التقاضي، ويجوز لها أيضاً أن تعمل بالتجارة وتمارس الوظائف الإدارية المختلفة العبودي : عباس، شريعة حمورابي - دراسة مقارنة مع التشريعات القديمة والحديثة، الدار العلمية الدولية، الطبعة الأولى (الأردن/٢٠٠١) ص ١٠٨؛ محمود سلام زنتي، النظم الاجتماعية والقانونية في العالم القديم، جامعة اسيوط (مصر/١٩٨٢) ص ١٤٨، وقد أعطى قانون حمورابي المرأة استقلالاً لشخصيتها القانونية، ولا سيما في موضوع إدارة أملاكها، فللمرأة الحرية الكاملة بالتصرف كما تريد بكل أملاكها من أموال منقولة أو ثابتة، والعقد هو شرط ضروري وأساسي في الزواج، والمرأة ليست مسئولة عن ديون زوجها التي سبقت الزواج، ويسمح القانون للزوج أن يتزوج بامرأة ثانية تكون في الدرجة الثانية، وفي هذه الحالة تحتفظ الزوجة الأولى بمكانتها كسيدة وتعد الزوجة الثانية خادمة لها وفق المادة (٣٥) من قانون حمورابي العبودي : عباس، المرجع السابق، ص ١٠٠-١٠١.

اما في القانون الروماني، فقد كانت المرأة تخضع للسلطة الأبوية إذا لم تكن متزوجة، وتخضع لسلطة زوجها وسيادته إذا كانت متزوجة، اما المرأة الرقيق فتخضع لسلطة سيدها أو معتقها وترتبط به برابطة الولاء والخضوع، ولم تكن المرأة متزوجة ام غير متزوجة تتمتع بأهلية ولم تكن لها أية شخصية قانونية، وإنما كانت خضع لوصاية صاحب السلطة عليها، ذلك أن الأثونة كانت تعتبر أحد الأسباب الأساسية لانعدام الأهلية في القانون الروماني، مثلها مثل الصغير والمجنون نصار : حسن، المرجع السابق ص ٥٠، كما لم يكن من حقها الشهادة، ولا الإرث الباجوري : جمال محمد، المرأة في الفكر الإسلامي، دار ابن الأثير (العراق/١٩٨٦)، ج ١ ص ٢٦، وهي دائماً في حاجة إلى وصي يشرف عليها، ويدير شؤونها عمار : محمود إسماعيل، حقوق الإنسان بين التطبيق والضياع، دار مجدلاوي (الأردن/٢٠٠٢) ص ٢٧٣، اما في الحضارة اليونانية، فقد كان الزواج يتم عن طريق الشراء، وقد عدوا النساء من المخلوقات المنحطة التي لا تتفع لغير دوام النسل وتدبير المنزل، لذلك نجد انه إذا ولدت المرأة طفلاً ذميماً قضوا عليها، وقد انتشرت لديهم مدارس خاصة لتعليم الفحش والموسيقى الباجوري : جمال محمد، المرجع السابق ج ١ ص ٢٥.

اما المرأة عند الفرس فلم تكن أسعد من أخواتها في الحضارات لأخرى، بل كانت أتس وأشقى، حيث كانت الفوضى الجنسية السمة البارزة في علاقة الرجل بالمرأة، وكان تعدد الزوجات مباحاً دون ضابط أو حدود، وكان الزواج بالمحارم مشروعاً عندهم، والرجال كانوا يدعون ان لا يرزقون ببنت، والملائكة لا تحسبهن من النعم التي أنعم بها على بني الإنسان، وكان الملوك يكرمون في كل عام الإباء كثيري الأبناء بالهدايا الباجوري : جمال محمد، المرجع السابق ج ١ ص ٢٢.

وفي الحضارة الصينية، لم تتمتع المرأة بالأهلية الدينية، فليس لها الحق بالدخول للمعابد، أو تقديم القرابين، وحتى (كونفشيوس) الحكيم الذي يعده الصينيون بمثابة نبيهم كان يقول : " ان هناك أسباب كثيرة أدت إلى شقاء الإنسانية مصدرها المرأة "، لذلك كان الصينيون يرون في ولادة البنت عبثاً ثقيلاً، وكانت العوائل الفقيرة ترمي المولودة الجديدة في الحقول إذا كانت فائضة عن الحاجة، ليقضي عليها البرد أو تأكلها الحيوانات الضارية، وكانت بيوت الدعارة منتشرة في البلاد، وكان للرجل الحق في بيع زوجته إذا الجاته الضرورة، ونجد في الحضارة اليابانية تشابه ملحوظ مع الحضارة الصينية، فالزواج عند اليابانيين هو صفقة شراء، والزوجة لا تملك شيئاً من المال، ولا ترث، ومن حق والد البنت ان يبيعها في سوق النخاسة وقت الحاجة كحقه أيضاً في بيع أبنائه الباجوري : جمال محمد، المرجع السابق ج ١ ص ٢٤، اما في الهند فقد كانت البرهمية تعد المرأة مخلوقاً نجساً، ويشترط لدخول الجنة البعد عن المرأة، واجتنابها، ولم تتمتع بأي حقوق، وقد ألزمت البرهمية المرأة أن تحرق نفسها

الجنور التاريخية لحقوق المرأة والتحولت التي أحدثها الإسلام فيها نور طارق

على قبر زوجها إذا مات عنها، وإلا حاقت بها اللعنة الأبدية عمار : محمود إسماعيل، المرجع السابق ص ٢٧٣ .

٢- حقوق المرأة في الديانة اليهودية :

لم يختلف العبرانيون عن بقية الأمم والشعوب الآخرين، من حيث احتقار النساء، وهضم حقوقهن، ودخول كل ما يؤول إليهن من مهر وممتلكات في حوزة الرجل وتصرفاته، وقد أباحت الشريعة اليهودية المعسر ان يبيع بنته ببيع الرقيق ليحل به أزمته المالية، اما في مجال القضاء فقد عدة شهادة مائة امرأة شهادة رجل واحد، كما لم يكن لتعدد الزوجات حد معين، وقد أبيض الطلاق لأتفه الأسباب منها، اذا لم تتل رضا الزوج، او عدت طبق من الطعام سيئ الطهو أو الشواء المحروق .، وحرمت التوراة على الرجل أن يتزوج بمطلفته متى اقتربت برجل آخر وهناك عادة غريبة عند اليهود، ورد ذكرها في التوراة، وهي ان الرجل الذي يموت عن زوجته دون عقب، يلزم على أخوه الزواج من أرملته، فإذا تم ذلك الزواج، وأنجبا طفلاً، يلزم ان يسمى الطفل باسم الميت وينسب إليه لا إلى أخ الميت والد الطفل الحقيقي، وإذا رفض الأخ الزواج من أرملة أخيه، فإنها ترفع الأرملة أمرها إلى شيوخ بني إسرائيل للضغط عليه بالزواج منها، فإذا أصرّ الرفض تعدد الأرملة إلى خلع نعل الرفض، وتبصق في وجهه ويسمى في إسرائيل " بيت خلع النعل أو الحافي "، ومثل هذه الممارسة دليل على ان الزوجة تكون ملكاً للعشيرة دون الزوج فقط، وهناك ظلم آخر للمرأة يؤيد ما قلناه، وهو ان اليهود لا يعطون الإرث للمرأة إلا في حال عدم وجود فرع وارث للميت، كما حرم اليهود على المرأة، دخول الكهنوت والمشاركة الفعالة في الجمعيات الدينية الباجوري، المرجع السابق، ج ١ ص ٢٧-٢٩ ، وقد عد اليهود المرأة سبب تعاسة الجنس البشري، لأنها في زعمهم أغرت آدم بعصيان ربه، فأكل من الشجرة، وأخرجته من الجنة، وعرضت الجنس البشري للمتاعب والشقاء، ولهذا حرموها من الميراث إذا كان لها أخ عمار : محمود إسماعيل، المرجع السابق ص ٢٧٣ .

٣- حقوق المرأة في الديانة المسيحية :

كان لظهور الديانة المسيحية وانتشارها في ربوع الدولة الرومانية وشعوبها في القرن الرابع من الميلاد أثر كبير في تطوير مركز المرأة وشخصيتها وتخليصها من بعض القيود الاجتماعية والقانونية، التي كانت تعدم أو تكاد تعدم شخصيتها القانونية أو المدنية، فكان انتشار الديانة المسيحية بمبادئها وتعاليمها الروحية والأخلاقية الداعية إلى المزيد من المعاملة الإنسانية، قد خفف من القيود والأوضاع المنافية لأدمية المرأة، فألغيت السيادة الزوجية، كما خففت من وطأة السلطة الأبوية وقسوتها إلى ان ألغيت تدريجياً، وجعلت الميراث على أساس علاقة القرابة الفعلية وصلة الدم، وورثت كل من الزوجين للأخر، وشجعت على منح البنوة

الشرعية للابن غير الشرعي بالزواج اللاحق بالمرأة الزانية (الذي كان القانون الروماني يحرم مثل هذا الزواج)، كما أصبح رضا كل من الزوجين شرطاً لصحة الزواج، فلا يتم إلا بموافقتهم، كما حرمت الشريعة المسيحية نبد الأولاد أو إعدامهم أو بيعهم، أو إعدام الزوجة حتى في حالة ارتكابها لجريمة الزنا، أما الطلاق فرغم أن الشريعة المسيحية تعد الزواج رابطة أبدية بين الزوجين، إلا أنها لم تقيد الطلاق أو تلغيه، بل ظل مطلقاً بغير قيود إلى ان جاء الإمبراطور قسطنطين، وهو أول من اعتنق المسيحية من أباطرة الرومان، فحدد الحالات التي يجوز فيها الطلاق، وحصر أكثرها في صالح الزوج وأقلها في صالح الزوجة، وفي عهد الإمبراطور جستينيان أصبح الطلاق حراً من كل قيد اذا وقع باتفاق الزوجين، وكذلك كان الطلاق جائزاً بإرادة الزوج أو الزوجة، اذا كانت هناك أسباب تبرره، فضلاً عن إلغاء نظام الزواج مع السيادة بجميع آثاره، فأصبحت المرأة المسيحية المتزوجة مستقلة بمالها وحقوقها، وأصبح لها الحق في إدارة أموالها واستغلالها نصار : حسن، المرجع السابق ص ٥٥-٥٦، وأصبح الزواج في ظل القانون الكنسي زواجاً دينياً لا يتم إلا بين مسيحيين معمدين وبتباعد الشعائر التي رسمتها الكنيسة لإشهاد الزواج، وجعل الدين المسيحي للمرأة المسيحية من حيث المبدأ، شخصية قانونية متساوية مع شخصية الرجل، لان فكرة الوجود المشترك لا تقع إلا بين موجودين متساويين نصار : حسن، المرجع السابق ص ٥٨، ورغم كل هذا وذاك، نجد ان رجال الكنيسة قد غلوا في إهدار شان المرأة، عندما كانوا يصفونها بأنها شر لا بد منه، وإغواء طبيعي، وكارثة مرغوب فيها، وخطر منزلي، وفتنة مهلكة، ويظهر أن تلك المقولات كانت بمثابة رد الفعل للواقع الذي كان المجتمع الروماني يعيش فيه من انتشار الفواحش والمنكرات، وانحلال الأخلاق، لذا عد رجال الكنيسة ان المرأة مسؤولة عن تلك المنكرات كلها، فقرررو ان الزواج دنس يجب الابتعاد عنه وان العزوبة أفضل من الزواج الباجوري، المراجع السابق، ج ١ ص ٢٩-٣٠، واقتبس النصارى عن اليهود نظرة القسوة والاحتقار للمرأة، وصوّروها على أنها قرينة الشيطان، ولم ينظروا إليها على أنها كائن بشري، بل راح بعضهم يجادل في إنسانيتها عمار : محمود إسماعيل، المرجع السابق، ص ٢٧٣.

٤- حقوق المرأة عند العرب قبل الإسلام :

كان النظام القبلي هو السائد لدى العرب قبل الإسلام، وكانت القبيلة تتكون من الأسرة أو العشيرة بمعناها الواسع، وتظم جميع الأقارب ومن تربطهم صلة الدم أو علاقة الولاء، وكانت الأسرة في أول الأمر تنتسب لقباً إلى اسم إلام، كما كان الرجل يلقب باسم أمه، مما يدل على مكانة المرأة لديهم، فضلاً عن ان آلهة العرب وأصنامهم كانت تسمى بأسماء الأئى كاللات والعزى ومناة (وقد ورد ذكرها في القرآن)، كما ان أشعار العرب وتشبيهم بالمرأة، وافتتاح قصائدهم ومعقلاهم بالتغزل فيها، تدل على ما كانت لها في نفوسهم من منزلة

الجنور التاريخية لحقوق المرأة والتحولت التي أحدثها الإسلام فيها نور طارق

ومحبة، غير ان العرب وان كانت هذه نظرتهم للمرأة فإنها مع ذلك كانت تخضع لسلطة أبيها أو زوجها خضوعاً مطلقاً، وكان العرب ينقسمون إلى أحرار وعبيد أو عتقاء، وكذلك كان حال المرأة، فهي اما حرة أو امة أو معتقة، فالمرأة الحرة تلتزم بحكم التقاليد القبلية بالطاعة لوليها، أبيها أو عمها أو أخيها، إذا لم تكن متزوجة، اما اذا كانت متزوجة فهي تلتزم بالطاعة لزوجها طاعة تامة، غير ان ذلك لا ينفي أن المرأة العربية كانت تعاني وطأة القيود التي كانت تفرضها بعض القيود والعادات الهمجية وكان مركزها يختلف عموماً باختلاف القبائل والبيئات التي تعيش في كنفها نصار : حسن، المرجع السابق، ص ٦٠، وقسم من العرب كانوا يتشاعمون من ولادة البنت، ويحرموها من الميراث، بل وإنهم عدوها من ميراث الزوج، مع انتشار عادة واد البنات لدى بعض القبائل العربية الألو سي : محمود شكري، بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب (مصر/١٣٤٢هـ) ج ٣ ، ص ٤٥.

المبحث الثاني

التحولات التي أحدثها الإسلام على حقوق المرأة

ومع مجيء الإسلام تطور مركز المرأة العربية، كما تطورت شخصيتها ومكانتها في المجتمع العربي بعد ظهور الإسلام، سواء من الناحية الاجتماعية أو من النواحي العامة الأخرى، ولم يكن هذا التطور، تطبيقاً لما نزل خاصاً بالمرأة من نصوص القرآن أو مما صدر على لسان النبي ﷺ من أحاديث وما استنته من سنن في شئونها فحسب، بل انه يرجع كذلك إلى ما نزل من آيات تنظم المجتمع الإسلامي من أساسه تنظيمياً شاملاً في مختلف الشئون السياسية والمالية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، فالشريعة الإسلامية لم تطور الشخصية القانونية للمرأة فقط، وإنما طورت معها مركزها في الأسرة ومكانتها في المجتمع في كل من هذه الميادين، وقد احدث الإسلام تحولات عديدة في النظام القانوني على حقوق المرأة أهمها ما يلي :

١ . الزواج في الإسلام وأحكامه :

كان الزواج المألوف بين العرب قبل الإسلام هو الزواج القائم على الخطبة والمهر وعلى الإيجاب والقبول وهو ما يسمى بزواج البعولة ، وهو زواج منظم رتب الحياة العائلية وعين واجبات الوالدين والبنوة ، وهو الذي اقره الإسلام علي : جواد ، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، دار العلم للملايين (بيروت/١٩٧٨) ج ٥ ، ص ٥٣٣ ، ولقد شرع القرآن الكريم الزواج وسمى عقده ميثاقاً غليظاً ، فقال في سورة النساء ﴿وَأَخْذُنْ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾ سورة النساء : آية ٢١ ، وامتن على الناس بأن جعل بين الزوجين مودة ورحمة ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ سورة الحجرات : آية ٢١ ، وجعل كلاً من الزوجين لباساً للآخر قال الله في سورة البقرة ﴿هُنَّ لِيَاسٍ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَاسٍ لَهُنَّ﴾ سورة البقرة ، الآية : ١٨٧ ، وقال رسول الله ﷺ ((تناكحوا فاني مباهٍ بكم الأمم)) النويري : شهاب الدين احمد، نهاية الأرب في فنون الأدب (القاهرة/د . ت)، ج ١٨ ص ٢٤٩ ، وقال ﷺ ((حجوا تستغنوا ، وسافروا تصحوا ، وتناكحوا تكثروا ، فاني أباهي بكم الأمم)) الشوكاني : محمد بن علي، نيل الاوطار من أحاديث سيد الأخبار، دار الجيل (بيروت/١٩٧٣) ج ٦ ، ص ٢٢٦ ، وعن عائشة قال رسول الله ﷺ ((تزوجوا النساء فإنهن يأتينكم بالمال)) وعن أنس ؓ قال ﷺ : ((من رزقه الله امرأة سالحة فقد أعانه على شطر دينه فليثق الله في الشطر الثاني)) المصدر نفسه ، ج ٦ ، ص ٢٢٦ ، وفي حديث آخر في فضل التزويج والحث عليه قال رسول الله ﷺ : ((من كان موسراً فلم ينكح فليس منا)) الشوكاني ، المصدر السابق ، ج ٦ ، ص ٢٢٧ .

الجنور التاريخية لحقوق المرأة والتحولت التي أحدثها الإسلام فيها نور طارق

٢ . تعدد الزوجات : لا ريب في أن تعدد الزوجات موجود عند معظم الشعوب قبل الإسلام العلي : صالح احمد، محاضرات في تاريخ العرب قبل الإسلام (الموصل/١٩٨١) ص ١٤٤، ويتصل نظام تعدد الزوجات بنظام الأبوة وحق رئيس العائلة في أن يتخذ له أكثر من زوجة، من أجل الحصول على النسل وزيادة عدد أولاده ، وقد عرف هذا النظام عند كثير من الأقاليم القديمة، ومنها أقوام شبه الجزيرة العربية القدماء معروفاً عند المصريين القدماء ، الإغريق والرومان ، فضلاً عن البابليين والآشوريين والعبرانيين والعرب الملاح : هاشم يحيى، الوسيط في تاريخ العرب قبل الإسلام، مطبعة جامعة الموصل (الموصل/١٩٩٤) ص ٣٦٥ ، وحيث ان تعدد الزوجات كان قبل الإسلام أمراً شائعاً فلذلك وجدنا نسبة المتزوجين أكثر من واحدة كثيرة المنوفي : محمد أبو الفيض ، سيرة سيد المرسلين (مصر/١٩٦٤) ج ١ ، ص ٨٤ . ولم يكن عند العرب حد يرجعون إليه في عدد الزوجات ، فربما تزوج أحدهم عشراً، فوضع القرآن حداً وسطاً فأباح التعدد لمن لم يخف ان يجور في معاملة نسائه قال تعالى ﴿فَانكحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعْوِلُوا﴾ القرآن الكريم ، سورة النساء ، آية ٣ ؛ الشوكاني : محمد بن علي، زبدة التفسير في فتح القدير (الكويت/١٩٨٥) ص ٩٦، وقد أباح الله الزواج بأكثر من واحدة مراعيًا لحاجة الطبيعة الإنسانية ، التي دلت التجربة على انها في كثير من الأحيان لا تكفي بواحدة فضلاً عن كثرة النسل، ولكن ذلك مشروطاً بعدم الجور، وليس تعدد الزوجات من الشعائر الأساسية التي لا بد منها في نظر الشارع الإسلامي بل هو من الضرورات التي يرجع أمرها إلى المكلف لحاجته غير الاعتيادية ان شاء فعل وان تشاء ترك ما لم يتعد حدود الله خضري بك : محمد، تاريخ التشريع الإسلامي، الطبعة الرابعة (مصر/١٩٣٤) ص ٨٦ . ٨٧ . وعلى الرغم من إباحت تعدد الزوجات ، فإن الباري عز وجل مقيدة بقيود وحده بحدود، فاشتراط ان يكون هناك عدل بين النساء، وكما قيده بالعدل ، فلم يباح للرجل ان يجمع أكثر من أربع في وقت واحد، وذلك لأن الإسلام لم يكن هدفه من إباحته التعدد إرضاء الغرائز النهمية في الرجل ، بيد انه نظر إلى شيء أبعد من ذلك فشرعه لحل المشكلات الاجتماعية المستعصية التي لا يمكن أن تحل إلا عن طريق التعدد ، وذلك لأن عدد النساء يبقى أكثر من عدد الرجال وذلك لأسباب عديدة أبو اليقضان ، عطية الجبوري ، الزواج وتعدد الزوجات، مجلة كلية الدراسات الإسلامية ، (بغداد/١٩٧٢) ص ٨٠ . ٨١ ، ويلاحظ ان الإسلام قد حرم بعض صور تعدد الزوجات ، فحرم الجمع بين الأختين ، وكان أقبح ما يضع بعضهم ان يجمع بين الأختين ، وأول من جمع بينهما أبو اميمة سعيد ابن عاصم جمع بين هند وصفية ابنتي المغيرة بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم، فأبطل ذلك الإسلام البخاري ، صحيح ، ج ١ ، ص ٢٤٥ ؛ الألويسي ، بلوغ ، ج ٢ ، ص ٥٢ ، كما حرم الإسلام الجمع بين المرأة وعمتها أو

خالته عن أبي هريرة قال (نهى النبي ﷺ ان تنكح المرأة على عمته أو خالتها) الشوكاني، نيل الاوطار ، ج٦ ، ص٢٨٥ ؛ البخاري ، صحيح ، ج١ ، ص٢٤٥ ، ويبدو مما تقدم ان الحد الأقصى للزوجات اللاتي يسمح به العرف للرجل ان يتزوجهن كان عشر نساء ، فضلاً عما تملك يده من الإماء ، فلما جاء الإسلام حدد هذا بأربع نساء فقط الملاح : هاشم ، الوسيط في تاريخ العرب قبل الإسلام ، ص٣٦٦ .

٣. الطلاق والتحول الذي أحدثه الإسلام في أحكامه :

ان الطلاق هو إحدى طرق إنهاء العلاقة الزوجية ، أو هو الفرقة بين الرجل والمرأة ، والفرقة في اللغة : اسم بمعنى الافتراق الذي هو ضد الاجتماع ، اما اصطلاحاً : فهو انحلال رابطة الزواج بسبب من الأسباب التي تقتضي ذلك والفرقة اما أن تكون طلاقاً واما أن تكون فسحاً الكبيسي : احمد ، الأحوال الشخصية (الزواج والطلاق وآثارهما) (بغداد/١٩٧٢) ج١ ، ص١٦٧ ، والطلاق مصطلح جاهلي اقره الشرع ، والطلاق شرعاً هو حل عقدة التزويج أو هو حل قيد النكاح الحديدي : وفيه محمود ، لم جعل الطلاق بيد الرجل ، مجلة كلية الدراسات الإسلامية (بغداد/١٩٧٢) ص١٧٣-١٧٤ .

٤. عدة المطلقة والمتوفى عنها والتحول الذي أحدثه الإسلام في أحكامهما :

كانت النساء تعدد في الموت ، وكن يبالغن في احترام حق الزوج ، وتعظيم حرمة عقد النكاح غاية المبالغة ، فقد كانت المرأة قبل الإسلام إذا مات زوجها تترىب سنة في ثيابها وحفش بيتها الألوسي ، المرجع السابق ، ج٢ ، ص٥٠ . ٥١ ، وقال ابن قتيبة سألت المجازيين عن الافتضاض ، فذكروا ان المعتدة كانت لا تمس ماء ، ولا تقلم ظفراً ، ولا تزيل شعراً ثم تخرج بعد الحول بأقبح منظر ثم تنفض أو تكسر ما هي فيه من العدة بطائر تمسح به قلبها وتبذره فلا يكاد يعيش بعد ما تقتض به ، واختلف في المراد برمي البعرة فقيل هو إشارة إلى انها رمت العدة وهي البعرة ، وقيل إشارة إلى ان الفعل الذي فعلته في التريب والصبر على البلاء الذي كانت فيه لما انقضى كان عندها بمنزلة البعرة التي رمتها استحقاقاً له وتعظيماً لحق زوجها ، وقيل بل ترميها على سبيل التفاؤل بعدم عودها إلى مثل ذلك الألوسي ، بلوغ الأرب ، ج٢ ، ص٥٠ . ٥١ .

أما عدة المطلقة لم تكن معروفة قبل الإسلام ابن كثير : عماد الدين أبو الفداء إسماعيل ، تفسير (بيروت/١٩٦٦) ، ج١ ، ص٢٦٩ ، حيث كانت المرأة المطلقة قبل الإسلام تتزوج دون مراعاة العدة ، وإذا كانت حاملاً عد حملها مولوداً من زوجها الجديد ، ويكون الزوج عندئذٍ والداً شرعياً لذلك المولود ، وان كانت الأم تعرف ان حملها من زوجها الأول علي : جواد ، المفصل ، ج٥ ص ٥٥٨ ؛ زناتي ، نظم العرب قبل الإسلام (مصر/١٩٩٢) ص٢٦٣ ، وعدم إلزام العرب قبل الإسلام المرأة المطلقة الانتظار مدة معينة قبل السماح لها

الجنور التاريخية لحقوق المرأة والتحويلات التي أحدثها الإسلام فيها نور طارق

بالزواج ثانية ، يتفق مع العرف السائد لدى القبائل غير العربية المعاصرة في جهات متفرقة من العالم زناتي ، المرجع نفسه ، ص ٢٦٣ .

لقد شرع الله نظام الفرقة كما شرع نظام الاجتماع ، ولم يجعل الطلاق فوضى ، بل أحاط عقده الزوجية بما يحفظها من التعرض للانفعال الوقتي خضري بك ، تاريخ ، ص ٩١ . ٩٢ ، وعلى المرأة في الإسلام اتخاذ العدة عند طلاقها ، وعند موت زوجها ، والغاية من ذلك المحافظة على النسب وعلى الدماء كراهة ان تختلط بالزواج العاجل بعد الطلاق أو الموت ، فوضع الإسلام لذلك مدة لا يسمح فيها للمرأة وخلالها بالزواج تسمى العدة، وعدة المرأة أيام قرئها ، وعدتها أيضاً أيام حدادها على بعلها وإمسакها عن الزينة شهوراً كان أو اقراء أو وضع حمل حملته من زوجها علي : جواد ، الفصل ، ج ٥ ، ص ٥٥٨ .

فرض الإسلام على المرأة المطلقة الانتظار مدة معينة قبل السماح لها بالدخول في رابطة زوجية جديدة قال تعالى ﴿ وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ سورة البقرة ، آية : ٢٢٨ ، أي الانتظار ثلاثة قروء وهي عدة المطلقة ، وهي ثلاث حيضات ومابينهن من الأطهار الشوكاني ، زبدة التفسير ، ص ٤٥ ، بان تمكث إحداهن بعد طلاق زوجها ثلاث قروء ، ثم تتزوج ان شاعت ، رواه ابن جرير عن مظاهر بن اسلم المخزومي المدني بن القاسم عن عائشة ان رسول الله ﷺ قال ((طلاق الأمة تطليقتان وعدتها حيضتان)) رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه ابن كثير ، تفسير ، ج ١ ، ص ٢٦٩ ، وعن أسماء بنت يزيد الأنصارية قالت طلقت على عهد رسول الله ﷺ ولم يكن للمطلقة عدة فانزل الله عز وجل حين طلقت أسماء العدة للطلاق فكانت أول من نزلت فيها العدة للطلاق المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٢٦٩ .

كما فرض الإسلام على المتوفي عنها زوجها الاعتداد مدة معينة قبل الزواج من جديد ، قال تعالى ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ سورة البقرة ، الآية : ٢٣٤ . هذا أمر من الله للنساء اللاتي يتوفى عنهن أزواجهن ان يعتدن أربعة أشهر وعشر ليالٍ وهذا الحكم يشمل الزوجات المدخول بهن وغير المدخول بهن بالإجماع ومستندة في غير المدخول بها عموم الآية الكريمة ابن كثير ، تفسير ، ج ١ ، ص ٢٨٤ ، ووجه الحكمة في جعل العدة للوفاة هذا المقدار ان الجنين يتحرك في الغالب لأربعة أشهر ، فزاد الله سبحانه على ذلك عشراً لأن الجنين ربما يضعف عن الحركة ورعاية لحرمة النكاح الأول الشوكاني ، زبدة التفسير ، ص ٤٨ ، وقال ﷺ لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحد على ميت فوق ثلاثة ليل إلا على زوجٍ أربعة أشهر وعشراً الترمذي : أبي

عيسى محمد بن عيسى، الجامع الصحيح (بيروت/١٩٨٧) ج ٣، ص ٥٠١، وعن أم سلمة جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت يا رسول الله ان ابنتي توفي عنها زوجها ، وقد اشتكت عينها افكحها: فقال رسول الله ﷺ ((لا مرتين وثلاثا)) كل ذلك يقول لا : ثم قال رسول الله ﷺ إنما هي أربعة أشهر وعشراً الألوسي ، بلوغ ، ج ٢ ، ص ٥٠ . ٥١ .

وعدة الطلاق وعدة الوفاة تستهدفان في الإسلام التأكد من خلو رحم المطلقة أو الأرملة قبل السماح لها بعقد زواج جديد، حتى لا يولد على فراش الزواج الجديد ولد من زواج سابق، وذلك منعاً لاختلاط الأنساب زناتي ، نظم العرب قبل الإسلام ، ص ٣٩، وقد حرم القرآن الكريم ان تتزوج امرأة مطلقة قبل أن تنتهي عدتها من زوجها الأول ، وذلك خوفاً من اختلاط الأنساب اذ قد تكون حاملاً من مطلقها موسى : محمد يوسف، المدخل لدراسة الفقه الإسلامي (القاهرة/١٩٦١) ص ٨٩ .

وقد أبطل الله تعالى بالإسلام وشريعته ما كان قبل الإسلام من العدة والتي جعلها رحمة وحكمة ومصلحة ونعمة ، فجعل عدة الوفاة أربعة أشهر وعشراً على وفق الحكمة والمصلحة، اذ لا بد من مدة مضروبة لها وأولى المدة التي يعمل فيها وجود الولد وعدمه، فانه يكون أربعين يوماً نطفة ثم أربعين علقة ثم أربعين مضغة فمدة أربعة أشهر، ثم ينفخ فيه الروح في الطور الرابع وقدر بعشرة أيام لتظهر حياته بالحركة ان كان ثم حمل الألوسي ، بلوغ الإرب، ج ٢ ، ص ٢١ .

٥ . الميراث والتحول الذي أحدثه الإسلام في أحكامه :

لقد كان الإرث قبل الإسلام أساسه المناصرة والدفاع عن الأسرة ، فلم يكن إلا للبالغين من الذكور دون الصغار، والنساء الذين يحملون السيف ويقاثلون العدو حسين : عبد الله ، الدولة الإسلامية في فقها وتشريعها وسياستها واقتصادها وقضائها مع المقارنة بنظم البلاد الأخرى، مطبعة الشباب الحديثة /١٩٤٨، ص ١٥٠-١٥١، حيث كانوا لا يورثون البنات ولا النساء ولا الصبيان شيئاً من الميراث ولا يورثون إلا من حاز الغنيمة وقاثل على ظهور الخيل ابن حبيب : أبي جعفر محمد، المحبر (بيروت/ د . ت) ص ٣٢٤، لأنهم لا يقسمون من ميراث ميت لأحد من ورثته بعده ممن كان لا يلاقي العدو، ولا يقاثل في الحروب من صغار ولده ولا النساء منهم، كانوا يخصصون بذلك المقاتلة دون الذرية الطبري : أبو جعفر محمد بن جرير، تفسير جامع البيان في تفسير القرآن، دار المعرفة (بيروت/١٩٧٢) ج ٤ ، ص ١٨٥، وكانوا لا يورثون الجوارح ولا الصغار من ولد المتوفي ولا النساء علي : جواد ، المفصل ، ج ٥ ، ص ٥٦٣، حيث كان التوريث معروفاً عند العرب وقاعدته هي الولاية، فكان الذي يرث المتوفي أقرباؤه وأولياؤه وابنه الذي ينصره، ولذلك كان الإرث قاصراً على الذكور من الأبناء لأنهم هم الذين يحملون السيف الخضري بك ، تاريخ ص ١٠٥ .

الجنور التاريخية لحقوق المرأة والتحولت التي أحدثها الإسلام فيها نور طارق

وعندما جاء الإسلام هدم قاعدة الجاهلية في قصر الاستحقاق في التركات على الرجال ، وتمييز الابن الأكبر، حيث أعطى المرأة نصيباً مما ترك الوالدان ، قال ﷺ ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ سورة النساء ، الآية : ٧ ، يعني بذلك تعالى ذكره للذكور من أولاد الرجل الميت حصة من ميراثه وللإناث منهم حصة منه، وذكر ان هذه الآية نزلت من أجل ان أهل الجاهلية كانوا يورثون الذكور دون الإناث عن قتادة قال: كانوا لا يورثون النساء فنزلت وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون ، حدثنا القاسم قال ثنا الحسين قال ثنى حجاج عن ابين جريج عن عكرمة قال نزلت في ام كحلة وابنه كحله وثعلبة وأوس بن سويد وهم من الأنصار كان أحدهم زوجها ولآخر عم ولدها، فقالت يا رسول الله توفي زوجي وتركتني وابنته فلم نورث، فقالت عم ولدها يا رسول الله لا تركب فرساً ولا تحمل كلاً ولا تتكأ عدواً ، فنزلت ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ سورة النساء ، الآية : ٧ ، وحدثني يونس قال أخبرنا ابن وهب قال ابن زيد في قوله للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون كان النساء لا يرثن في الجاهلية من الآباء ، وكان الكبير يرث الوالدان والأقربون إلى قوله نصيباً مفروضاً الطبري ، تفسير ج ٤ ، ص ١٧٦ .

وعلى الرغم من أن العرب كانوا لا يورثون النساء قبل الإسلام فانه وجد من كان يورثها مثل الرجل ، وأول من ورث البنات قبل الإسلام فأعطى البنت سهماً والابن سهمين ذو المجاسد بن ثابت بن بني خطمة ، وترك أربع بنات إلى الدمامي ماهن ، فأخذ بنو عمه ماله كله، فجاعت امرأة أوس إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله توفي أوس ابن ثابت وترك مالاً حسناً فجاء ابنا عمه قتادة وعرفطة فأخذوا المال ولم يعطيا بناته شيئاً ، وهن في حجرني لا يطعمن ولا يسقين، وليس في يدي ما يسعهن، فقال ﷺ ارجعي إلى بيتك حتى أنظر ما يحدث الله فيهن ، فأنزل الله عز وجل ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ سورة النساء ، الآية : ٧ ، ولم يبين ما هو فأرسل ﷺ إلى قتادة وعرفطة ان لا تفرقا من المال شيئاً فانه قد نزل لبنات أوس نصيب حتى أنظركم ، ثم نزلت آية الميراث ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَّاتِ﴾ فأعطى رسول الله ﷺ البنات الثلثين والمرأة الثمن (ابن حبيب، المحبر ، ص ٣٢٤ . ٣٢٥ .

ويعد أن تم إعطاء النساء والبنات والأطفال ، فقد انزل الله تعالى مقدار حصة البنات والمرأة ، قال الله ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَّاتِ﴾ القرآن الكريم ، سورة النساء ، آية ١١ ، وقد ذكر ان هذه الآية نزلت على النبي ﷺ تبييناً من الله الواجب من

الحكم في ميراث من مات ، وخلف ورثه على ما بين ، لأن أهل الجاهلية كانوا لا يقسمون من ميراث الميت لأحد من ورثته بعده ممن كان لا يلاقي العدو ولا يقاتل في الحروب من الصغار ولده ولا النساء منهم كانوا يخصون بذلك المقاتلة دون الذرية ، فأخبر الله جل ثناؤه ان ما خلفه الميت بين من سمى وفرض له ميراث في هذه الآية، وفي آخر هذه السورة فقال في صغار ولد الميت وكبارهم وإناتهم لهم ميراث أبيهم إذا لم يكن له وارث غيرهم للذكر مثل حظ الأنثيين الطبري ، تفسير ، ج ٤ ، ص ١٨٥ .

وكانت للعرب نظم متنوعة من الميراث فيها ميراث الولاء ، وهو أن يتحالف شخصان على ان يتناظر في الحياة وان يتوارثا بعد الوفاة حسين : عبد الله ، الدولة الإسلامية ، ص ١٥٠ . ١٥١ ، وفي الحديث نهى الرسول ﷺ عن بيع الولاء من هبته يعني ولاء العتق وهو إذ مات المعتق ورثه معتقه أو ورثه مُعتقه حيث كانت العرب تبيعه وتبته فنهى عنه لأن الولاء كالنسب ابن منظور : جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري ، لسان العرب ، الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر عن طبعة بولاق ، ج ٥ ، ص ٤١٠ .

٦. الوأد وموقف الإسلام منه : الوأد الوأد والوئيد: الصوت العالي الشديد ويقال وأد المؤودة دفعها حية، والوئيد أيضاً شدة الوطأ على الأرض، ابن منظور ، لسان العرب ج ٥ ، ص ٤٤٣ . الطبري ، تفسير ج ٣ ، ص ٤٦ . الألويسي ، بلوغ الأرب ج ٣ ، ص ٤٢ ، عند العرب قديم وربما يعود إلى ما قبل الميلاد علي : جواد ، المفصل ، ج ٥ ، ص ٩٢ ، وعندما جاء الإسلام خلا الوأد إلا في بني تميم فانها تزايد فيهم ذلك قبل الإسلام الالوسي ، المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٤٢ ، وفي القرآن الكريم ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ سورة النحل ، الآية : ٥٨ . ٥٩ .

وفي هذه الآية وصف للحالة النفسية التي كانت تعترى الأب عند إخباره بميلاد بنت له وشرح لبعض الأسباب التي كانت تحمل الآباء على وأد البنات علي : جواد ، المرجع السابق ج ٥ ، ص ٩٣ ، فإذا اخبر أحدهم بولادة بنت له ظل وجهه متغيراً ، مما يحصل له من الغم وظهور الكآبة والانكسار ، وهو كظيم ممثلي من الغم غيضاً وحنقاً يكتم غيظه ولا يظهره ويتغيب ويختفي من سوء الحزن والعار والحياء الذي يلحقه بسبب ولادة البنت وهو لا يزال متردداً بين الأمرين وهو إمساك البنت التي بشر بها أو دفنها في التراب على ذل وانكسار الشوكاني ، زبدة التفسير ، ص ٣٥٢ ، ويذكر ان بعض العرب قبل الإسلام كانوا يتوارون في حالة الطلق ، فان أخبر بذكر ابتهج أو بأنثى حزن، وبقي متوارياً أياماً يدبر ما يصنع أيتركه ويرببه على ذل ام يدسه في التراب ، بأن يئده ويدفنه حياً حتى يموت، ام يهلكه بأمر آخر بأن يلقيه من شاهق علي : جواد ، المرجع السابق ، ج ٥ ، ص ٩٣ ، وان القلب ليقشعر كلما

الجنود التاريخية لحقوق المرأة والتحولت التي أحدثها الإسلام فيها نور طارق

تليت في القرآن آيات التطير بمولود الأنثى، وكان الرجل منهم إذا ولدت له بنت فأراد أن يستحيها ألبسها جبة من الصوف أو شعر ترعى له الإبل والغنم في البادية، وان أراد قتلها تركها حتى اذا كانت سداسية فيقول لأمها طيبها وزينها حتى أذهب لها إلى احمائها ، وقد حفر لها بئراً في الصحراء فيبلغ بها البئر فيقول لها انظري فيها ثم يدفعها من خلفها ويهيل عليها التراب حتى تستوي البئر بالأرض. وروي عن ابن عباس رضي الله عنه قال كانت الحامل إذا قربت ولادتها حضرت حفرة فمخضت على رأس تلك الحفرة ، فإذا ولدت بنتاً رمت بها في الحفرة ، وإذا ولدت ولداً حبسته الألوسي ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٤٥ .

ويبدو ان انتشار عادة الوأد في القبائل المستقرة مثل قريش وخزاعة وكنانة اقل بكثير منها في القبائل البدوية ، لأن القبائل المستقرة كانت أقل فقراً ولا يغزو بعضها بعضاً ، فتخاف على بناتها عار السبي ، وخاصة قريش التي كانت تقيم في الحرم وتعمل بالتجارة فأمنت شر الجوع والخوف العسلي : خالد صالح، دراسات في تاريخ العرب قبل الإسلام (بغداد/٢٠٠٢) ج ٣ ، ص ٤٥، كما ورد في سورة قريش ﴿ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَأَمَّنَّهُمْ مِنْ خَوْفٍ ﴾ القرآن الكريم ، سورة قريش ، الآياتان ٣ . ٤ .

ولم يكن بإمكان المرأة في هذه الظروف القاسية ان تثبت جدارتها إلى جانب الرجال أو ان تنافسهم في ميدان القتال، أو حتى في واجبات رعي الجمال، لذا فقد بدأت المرأة في نظر البدوي كائناً ضعيفاً يشكل عبئاً على عاتقه، ويتطلب الحماية الدائمة كي لا يقع فريسة لسبي الأعداء، وفي ذلك مثلمة لمكانته وشرفه في قومه، لذا فقد كانت العرب تفضل الذكور على الإناث ويتشامخ اقدمهم ان ولدت له أنثى ، ومن هنا ظهرت عادت وأد البنات عندهم الملاح ، الوسيط في تاريخ العرب قبل الإسلام ، ص ٣٧١ . ٣٧٢ .

وان أسباب الوأد قبل الإسلام عديدة ومختلفة فمنهم من كان يئد من البنات من كانت زرقاء أو شيماء أو برشاء أو كسحاء تشاؤماً منهم بهذه الصفات الألوسي ، بلوغ ، ج ٣ ، ص ٤٥، ومنهم من كان يقول الملائكة بنات الله سبحانه وتعالى عما يقولون فالحقوا البنات به تعالى المصدر نفسه ، ج ٣ ، ص ٥٠، أو مخافة العار والحاجة ابن منظور ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٤٤٣ ؛ الألوسي ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٤٢، ومنهم من كان يئد البنين عند المجاعة ابن منظور ، المصدر نفسه، ج ٣ ، ص ٤٤٣، بالإضافة إلى أسباب أخرى تتصل بعقيدة ودين علي : جواد ، الفصل ، ج ٧ ، ص ٤٤٨، أو من بقايا الشعائر الدينية التي كانت في القديم، أو بسبب النذور وتقديم القرابين المرجع نفسه، ج ٥ ، ص ٩٧ .

. ٩٨

وعند استعراض أسباب الوأد بالتفصيل نجد انه كان من العرب من يئد من البنات من كانت زرقاء أو شيماء أو برشاء أو كسحاء، الشيماء : أي السوداء هو من البرش بياض

يظهر في الجمع مثل البرص ، الكسحاء أي العرجاء تشاؤماً منهم بهذه الصفات ، ومنهم من كان يقول الملائكة بنات الله سبحانه عما يقولون فالحقوا البنات به تعالى فهو عز وجل أحق بهن والى هؤلاء القوم أشير قوله تعالى في القرآن الكريم ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾ سورة النحل ، آية : ٥٧ ؛ الآلوسي ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٥٠ ، وكانت دوافع العرب مختلفة في الوأد وقتل الأولاد فمنهم من كان يئد البنات لمزيد الغيرة ومخافة لحوق العار بهم من أجلهن وهم بنو تميم وكندة وقبائل أخرى قال الميداني بني تميم منعوا الملك ضربة الإتاوة التي كانت عليهم فجرد إليهم النعمان أخاه الريان مع دوسر (ودوسر إحدى كتابته) وكان أكثر رجالها من بكر بن وائل فاستفاق نعمهم وسبى ذراريهم فوفدت وفود بني تميم على النعمان بن المنذر وكلموه في الذراري فحكم النعمان بأن يجعل الخيار في ذلك إلى النساء فإيه امرأة اختارت زوجها ردت عليه فاختلفن في الخيار وكانت فيهن بنت لقيس بن عاصم فاختارت ساليبها على زوجها فنذر قيس ابن عاصم ان يدس كل بنت تولد له في التراب فؤاد بضع عشر بنتاً ، وبصنيع قيس بن عاصم وإحيائه هذه السنة نزل القرآن في ذم وأد البنات الآلوسي ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٤٢ .

ومن العرب من كان يقتل أولاده خشية الإنفاق والفقير وهم الفقراء من بعض قبائل العرب وفيهم نزل قوله تعالى ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا﴾ سورة الإسراء ، آية : ٣١ ، وظاهر لفظة الآية النهي عن جميع أنواع قتل الأولاد ذكوراً كانوا أو إناثاً مخافة الفقر والفاقة ، لكن روى ان من أهل ما قبل الإسلام من كان يئد البنات مخافة العجز عن النفقة عليهن فنهى في الآية عن ذلك الآلوسي ، المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٤٥ ، والإملاق الفقر ابن منظور ، المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٧٥ ، وقوله ﷺ ﴿نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾ ضمان لرزقهم وتعليل للنهي المذكور بإبطال موجب في زعمهم أي نحن نرزقهم لا أنتم فلا تخافوا الفقر بناء على علمكم بعجزهم عن تحصيل رزقهم وقوله ﷺ ﴿إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا﴾ تعليل آخر ببيان ان المنهي عنه في نفسه منكر عظيم لما فيه من قطع التناسل والخطأ كالاتم لفظاً ومعنى الآلوسي ، المصدر نفسه ، ج ٣ ، ص ٤٥ ، ويظهر في بعض الأخبار ان الوأد لم يكن عن إملاق فحسب بل كان لسبب آخر متصلاً بعقيدة ودين ، فقد ذكر ان وفد (جعفي) قال لرسول الله ﷺ يا رسول الله . انا آمنة مليكة بنت الحلو كانت تفك العالي وتطعم البائس وترحم المسكين وانها ماتت وقد وأدت بنيها لها صغيرة فما حالها؟ قال الوائدة والموودة في النار) علي : جواد ، المفصل ، ج ٧ ، ص ٤٤٨ .

أو قد يكون القتل والوأة من بقايا شعائر دينية أو نذر أو تقديمهم قربانين ، فقد كان الرجل في الجاهلية يحلف بالله لئن ولد له كذا وكذا غلاماً لينحر احدهم كما فعل عبد المطلب حين نذر ذبح عبد الله ، ومثل الأولاد الذكور عند الجاهلين هو اقل استعمالاً من وأد البنات

الجنود التاريخية لحقوق المرأة والتحولت التي أحدثها الإسلام فيها نور طارق

بكثير وظهر انه كان عن عامل ديني في الأغلب كما تبين من قصة إقدام عبد المطلب على قتل ابنه عبد الله بسبب النذر الذي أخذه على نفسه على ما جاء في روايات أهل الأخبار، وهذا العامل هو الذي يفسر ما جاء في التوراة عن إقدام سيدنا إبراهيم على ذبح ابنه المرجع نفسه، ج ٥، ص ٩٥، العسلي: خالد صالح، المرجع السابق، ص ٢٨٧، " وفي التفسير أن سيدنا إبراهيم عليه السلام نذر حين بشرته الملائكة بإسماعيل ولداً أن يجعله أذا ولدته سارة لله ذبيحاً فلما بلغ إسماعيل مع أبيه السعي أرى إبراهيم في المنام فقيل له أوف لله بنذرك ورؤيا الأنبياء يقين، فلذلك مضى لما رأى في المنام وقال له ابنه إسماعيل ما قال الطبري، جامع البيان، ج ٢٣، ص ٩٣، ويشير إلى وجود هذه العادة عند الإسرائيليين وسبب قلة قتل الأولاد بالقياس إلى وأد البنات ان الولد عنصر مهم في الحياة الاقتصادية وفي الحياة الاجتماعية حيث يكون عده لوالده ولأهله وعشيرته في الحروب، ثم ان أسره في الحرب لا يعد شأنًا مثل أسر البنات والمرأة حيث تكون المرأة بالأسر فريسة للأسرى وليست قادرة كالرجل على إعاشة نفسها وغيرها ولا على الغزو ولذلك صارت البنت هدفاً للوؤد أكثر من الذكر علي: جواد، المرجع السابق، ج ٥، ص ٩٥؛ العسلي: خالد صالح، المرجع السابق، ص ٢٨٧، وليس بمستبعد ان الوؤد والقتل من بقايا الشعائر الدينية التي كانت معروفة ولكن الغريب في الوؤد انه يكون بالدفن بينما العادة في الضحايا التي تقدم إلى الآلهة ان تكون بالذبح او بالطعن وبأمثال ذلك كي يسيل الدم من الضحية والدم هو الغاية من كل ضحية لأنه الجزء المهم من الضحايا المخصصة بالآلهة وعلى الأغلب ان الوؤد هو نوع أيضاً من القتل وذبح الأولاد وتقديم قرابين إلى الآلهة علي: جواد، المرجع السابق، ج ٥، ص ٩٧.

٩٨ .

وروي ان أول قبيلة وأدت من العرب ربيعة وذلك انهم كانوا أغير عليهن فنهبت بنت الأمير لهم فاستردوها بعد الصلح، فخيرت بين أبيها ومن هي عنده فاختارت من هي عنده وأثرته على أبيها فغضبت وسن لقومه الوؤد، فقلده غيره منهم ومخافة ان يقع لهم مثل ما وقع، وشاع في العرب غيرهم، والله تعالى أعلم بصحة ذلك وغالب قبائل العرب كان غرضهم من الوؤد ما ذكر الألوسي، المصدر السابق، ج ٣، ص ٤٣.

وكان كثير من عقلاء العرب لا يرتضي هذا الفعل، وكان جمع منهم يفتنون هذا النوع من المؤودة من أهلها، فزيد بن عمرو بن ثقبل كان يحيي المؤودة يقول للرجل إذا أراد ان يقتل ابنته لا تقتلها انا أكفيك مؤنتها فيأخذها فإذا ترعرت قال لأبيها: ان شئت دفعتها إليك وان شئت كفيتك مؤنتها، والإحياء هنا مجاز والمراد بإحيائها إبقاؤها (الذي أحيا الوئيد وهو جده صعصعة بن ناجية) الألوسي، المصدر السابق، ج ٣، ص ٤٥.

وقد جاء الإسلام فحرم الوأد ، وقرع الوالدين أشد التقريع والوَأد هذا الفعل الشنيع على اختلاف أنواعه قد أبطلته الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وابلغ النصوص الواردة في ذلك قوله سبحانه ﴿وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ﴾ سورة التكوير ، الآيتان : ٨ . ٩ ، حيث دل ان السؤال انما توجه إليها لإظهار كمال الغيظ على قاتلها حتى كأنه لا يستحق ان يخاطب ويسأل عن ذلك وفيه توبيخ شديد لقاتلها بصرف الخطب عنه وإسقاطه عن درجة الاعتبار فان المجني عليه اذا سئل بمحض الجاني ونسبت إليه الجناية دون الجاني ابن منظور، المصدر السابق ، ج٣ ، ص٤٤٣ ؛ الألوسي ، المصدر السابق ، ج٣ ، ص٥٢ .

وهكذا كان أول ما صنعه الإسلام لصيانة كرامة الأنثى انه حارب كرهها والتشاؤم بها، فهي في الكرامة الإنسانية مساوية للرجل مادامت نشأتها واحدة كما قال تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾ القرآن الكريم ، سورة النساء ، الآية ١ .

المبحث الثالث

أهم المبادئ الإسلامية المتعلقة بحقوق المرأة وكرامتها

١- المساواة أمام القانون : فالرجل والمرأة متساويان أمام القانون، ومن حيث حقهما في حفظ النفس والمال والعرض، وفي مسؤوليتهما عما يأتیان من الأعمال المخلة بالقانون، قال تعالى ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ سورة المائدة، الآية : ٣٨، وقال تعالى ﴿الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ﴾ سورة النور، الآية : ٢ .

٢- المساواة في حرية الاعتقاد والأهلية للتدين والعبادة : الحرية الدينية مكفولة للمرأة كفالة مطلقة، مثلها مثل الرجل، وقد أباح الإسلام أن تبقى المرأة اليهودية والنصرانية على دينها وهي زوجة المسلم وأم لأولاده، قال تعالى ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ وَمَنْ يَكْفُرْ﴾ سورة المائدة، آية : ٥.

٣- الحق في إبداء الرأي : يقصد بحق المرأة في إبداء الرأي هو حقها بان تكون حرة في تفكيرها وما يصدر عنها من آراء سواء كانت توافق الآخرين أو تخالفهم، وليس لأي إنسان الحق في منعها من التفكير أو إبداء رأيها في أي قضية من القضايا أو أي موقف من المواقف، سواء كان ذلك بالتأييد أو النقد أو المعارضة أو الامتناع أو التوقف أبو فارس : محمد عبد القادر، حقوق المرأة في الإسلام، دار الفرقان (الأردن/٢٠٠٠) ص ١١٢.

٤- حق المرأة في التعليم : تتساوى المرأة في الإسلام مع الرجل في حق التعليم وطلبه وتحصيله، يقول عليه الصلاة والسلام (طلب العلم فريضة على كل مسلم) البخاري، المصدر السابق ج ١ ص ٤٥ ، وهذا الحديث يشمل الجنسين : الرجال والنساء، وعليه أجماع العلماء.

٥- حق المرأة في العمل والوظيفة : ان الإسلام حفظ للمرأة كرامتها وسانها، وجعل المهمة الأساس لها هي تربية الأبناء والأجيال ليكونوا أمة إسلامية متراصة متوادة، أفضل بكثير من الانشغال بالتجارة والصناعة والزراعة والبيع والشراء والأخذ والعطاء، ان المرأة في الإسلام لا تجبر على العمل للإنفاق على نفسها أو على غيرها من الآباء والأبناء والأقرباء، بل يجبر الرجل سواءً كان أباً أو زوجاً أو ابناً أو ولياً على العمل للإنفاق على نفسه وعلى من يعول من النساء، والإنفاق من الرجل على المرأة واجب شرعي يحرم التخلي عنه ويتعرض مانعه إلى سخط الله وعذابه أبو فارس، المرجع السابق، ١٩ ، ولا ينازع أحد يفقه أحكام الإسلام في أن المرأة إذا لم تجد من يعولها من زوج أو أقرباء، ولم يبق بيت المال بواجبه نحوها أنه يجوز لها ان تعمل لكسب قوتها بشرط المحافظة على آداب الإسلام في ذلك، ولا ينازع أحد من أن

عقود المرأة وتصرفاتها التجارية صحيحة منعقدة لا تتوقف على أجازة احد من ولي أو زوج، وإنما النزاع في دفع المرأة إلى سوق العمل لتكون بمنزلة الرجل سواء بسواء، فتقوم بكل ما يقوم به من الأعمال، وذلك بدعوى النهوض بالمستوى الاقتصادي للأمة وبدعوى مشاركة المرأة لزوجها في تحمل مسؤوليات الحياة والإنفاق على البيت نتيجة الارتفاع المتزايد في مستوى المعيشة، وبدعوى أن منعها من العمل وإبقائها في البيت تعطيل لقدرتها ومواهبها والتي تشكل نصف قدرات المجتمع وقتل لشخصيتها وإهدار لكرامتها وانتقاص من حقوقها، والرد على ذلك يكون بما يلي :

١- ان الله سبحانه وتعالى قد جعل المرأة مختلفة عن الرجل في جوانب من الخلقة، وهذا الاختلاف يقضي بحكم العقل والمنطق أن يخصص لكل من الرجل والمرأة وظيفته التي تتسجم مع طبعه وطبيعته، والنصوص الشرعية ظاهرة الدلالة على أن الأصل في مقام المرأة هو بيتها، كي تتفرغ للقيام برسالتها المقدسة في الأمومة، وجميع مكوناتها النفسية والعقلية والجسمية والعصبية متناسبة مع وظيفتها هذه، والمرأة في بيتها عاملة وليست عاطلة، فهي تقوم بشؤون الزوج، وبرعاية الأبناء، وعملها هذا إذا أحسنت القيام عليه يملأ وقتها، وينعكس على المجتمع، فالزوج المطمئن في بيته والطفل المتشبع والعطف كلاهما يوفران على المجتمع طاقات وأعباء، والمرأة في بيتها تقوم بعمل اقتصادي كبير، فالقيام بشؤون المنزل خلال ساعات طويلة أمر لا يعوز من قبل أية قوة عاملة، ولو قمنا بدراسة إسهام الزوجات والأمهات في الدخل القومي لوجدنا أن ما توفره في بيتها أثناء تفرغها لا تتقاضى أجراً يساويه مهما كان عملها خارج البيت، وإذا فضل من وقت المرأة شيء بعد أدائها لرسالتها في البيت يمكنها أن تقضيه في الأعمال الخيرية والأنشطة الاجتماعية والإنسانية النافعة في الميادين النسائية .

٢- إن الإسلام في سبيل تفرغ المرأة لأداء رسالتها الاجتماعية كزوجة وأم أوجب أن يتكفل المجتمع بضمان حاجتها المعاشية، وذلك بالزواج وأقربائها بالإنفاق عليها وعلى أولادها، وليس في ذلك غضاضة عليها ما دامت تتفرغ لأهم عمل اجتماعي فيه سعادة الأم ورفيها.

٣- هناك أعمال خارج البيت لا يصلح للقيام بها إلا المرأة، كالتعليم النسوي والتطبيب المتعلق بالنساء، وقيام المرأة بهذه الأعمال هو من فروض الكفاية .

٤- إن إقحام المرأة في الأعمال الرجالية الشاقة بدنياً، أو التي تحتاج إلى مجهود متواصل، ظلم لها وإجحاف في حق المجتمع، لأنه صرف للقوى النافعة عن وظيفتها الأساسية وتعطيل الكفاءات والقدرات كذلك، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ توظيف المرأة بدلاً من الرجل في غير وظائف النساء عمل لا تبرره المصلحة، لأنّ فيه تعطيل رجل عن العمل وبالتالي تعطيل إقامة أسرة جديدة، فلو كنا نشكو قلة الأكفاء من الرجال لملء الوظائف والأعمال

الجنود التاريخية لحقوق المرأة والتحول التي أحدثها الإسلام فيها نور طارق

المختلفة لجاز أن يبرر ذلك توظيف وعمل المرأة، أما أن تخرج المرأة من بيتها لطرد الشاب من مكانه الطبيعي وترده إلى البيت أو المقهى أو الشارع، فهذا قلب للأوضاع وإفساد للمجتمع ودفع به إلى طريق الفوضى والأزمات الطعيمات : هاني سليمان، حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، دار الشروق للنشر والتوزيع (الأردن/٢٠٠٠) ص ٣٢٠ .

وعلى هذا فإنه عند الحديث عن حق المرأة في العمل ينبغي أن نميز بين هذا الحق باعتباره أمراً منحها الشارع إياه لظروف وبشروط معينة، وبين تسخير المرأة للعمل في غير الوظائف النسائية بدافع الحصول على كسبها من قبل الأولياء أو الأزواج أو بدافع المتاجرة بأنوثتها وجمالها أو بدافع التلهي والعبث، فالإسلام حين أعطى المرأة حق العمل لم يجعل ذلك الحق مطلقاً، بحيث تنطلق المرأة فتزاول من العمل ما شاءت دون قيد أو شرط، ولذلك وضع لهذا الحق كي يكون مقبولاً شرعاً شروطاً هي :

- ١- الضرورة : ومن الضرورات التي اعتبرها الإسلام مبيحة لعمل المرأة :
 - أ- وفاة الزوج وبقاء الزوجة من غير كافل يرعاها وأطفالها .
 - ب- فقر المرأة وحاجتها إلى العمل أعفافاً وإعالة لنفسها، أو للإئناق على أبوين عاجزين، أو زوج لا يقوى على الكسب لعجز أو عاهة .
 - ج- مشاركة الزوج في الأعمال الزراعية لتسهم في توفير غلة زوجها الذي قد يأتي عليها ارتفاع أجر الأيدي العاملة .
 - د- أن تكون المرأة مبدعة في بعض ميادين العمل التي تحتاجها الأمة بحيث يعود عملها بالنفع العميم على الأمة .

ولقد أشار القران الكريم إلى شرط الضرورة في خروج المرأة إلى العمل في قصة سيدنا موسى مع بنات سيدنا شعيب، قال تعالى ﴿ **وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصَدِرَ الرِّعَاءَ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ** ﴾ سورة القصص، الآية : ٢٣ ، فالذي حملهما على الخروج لإحضار الماء هو الضرورة المتمثلة في عدم وجود رجل يقوم بهذه المهمة بدلاً منهما، إذ أن أباهما رجل عجوز تقدم به العمر، ولا يقوى على هذه المهمة وإلا لكفاهما مؤنة الخروج .

٢- التزام المرأة عند خروجها من بيتها وفي مكان عملها بالأدب والأخلاق الإسلامية، وذلك إظهاراً وإبرازاً للصورة الإسلامية، واعتياداً لها، وإبعاداً للمرأة عن الشر والفساد، ولقد كان في قول بنتي سيدنا شعيب لموسى حين سألهن عن عدم اقترابهن من الماء لملئ آنيتهن إشارة إلى هذا الشرط (لا نسقي حتى يصدر الرعاء)، فالذي يمنعهن هو حرصهن على عدم مزاحمة الرجال ومخالطتهم أثناء السقي .

٣- أن يكون عمل المرأة بإذن الأب أو الولي إن كانت غير متزوجة، انطلاقاً من مبدأ بر الوالدين وطاعتهم، أو بإذن الزوج إن كانت متزوجة، لأن ذلك من حقوقه عليها شرعاً وقضاءً.

٤- أن يكون عملها على حساب مسؤولياتها إزاء زوجها وأولادها، لأن الأولوية ينبغي أن تمنح لوظيفتها الأصلية كأم وزوجة، فإن كان خروجها إلى العمل يعود عليها وعلى المجتمع بثمرة تفوق بقاءها في البيت الزوجية جاز لها أن تخرج وإلا فلا الطعيمات، المرجع السابق، ص ٣٢٠-٣٢١.

ثبت المصادر

المصادر القديمة :

- ❖ البخاري : أبي عبد الله محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ) : صحيح البخاري، أربعة أجزاء (بغداد/١٩٨٦) .
- ❖ الترمذي : أبي عيسى محمد بن عيسى (ت ٢٩٧هـ) : الجامع الصحيح ، الطبعة الأولى (بيروت/١٩٨٧) .
- ❖ ابن حبيب : أبي جعفر محمد (ت ٢٤٥هـ): المحبر (بيروت/ د . ت) .
- ❖ الشوكاني : محمد بن علي: زبدة التفسير في فتح القدير (الكويت/١٩٨٥) .
- ❖ الشوكاني : محمد بن علي: نيل الاوطار من أحاديث سيد الأخبار، دار الجيل (بيروت/١٩٧٣) .
- ❖ الطبري : أبو جعفر محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ): جامع البيان في تفسير القرآن، دار المعرفة (بيروت/١٩٧٢) .
- ❖ ابن كثير : عماد الدين أبو الفداء إسماعيل (ت ٧٧٤هـ): تفسير ابن كثير، دار الأندلس للطباعة والنشر (بيروت / ١٩٦٦) .
- ❖ ابن منظور : جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري (ت ٧١١هـ) : لسان العرب ، الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر عن طبعة بولاق.
- ❖ النويري : شهاب الدين احمد بن عبد الوهاب (ت ٧٢٢هـ): نهاية الأرب في فنون الأدب (القاهرة/ د . ت) .

المراجع الحديثة :

- ❖ الألوسي : محمود شكري : بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب (مصر/١٣٤٢هـ) .
- ❖ الباجوري : جمال محمد : المرأة في الفكر الإسلامي، دار الكتب - جامعة الموصل (العراق/١٩٨٦) .
- ❖ الحديدي : وفيه محمود : لم جعل الطلاق بيد الرجل مجلة كلية الدراسات الإسلامية (بغداد/١٩٧٢).
- ❖ حسين : عبد الله : الدولة الإسلامية في فقها وتشريعها وسياستها وحياتها وبحريتها ومالياتها واقتصادها وقضائها مع المقارنة بنظم البلاد الأخرى، مطبعة الشباب الحديثة/١٩٤٨ .
- خضر : خضر: مدخل إلى الحريات العامة وحقوق الإنسان، منشورات المؤسسة الحديثة للكتاب، الطبعة الثالثة (لبنان / ٢٠٠٨) .

- ❖ الخضري بك : محمد : تاريخ التشريع الإسلامي، الطبعة الرابعة (مصر/١٩٣٤).
- ❖ زناتي : محمود سلام : النظم الاجتماعية والقانونية في العالم القديم - جامعة أسيوط (مصر/١٩٨٢).
- ❖ زناتي : محمود سلام : نظم العرب قبل الإسلام (مصر / ١٩٩٢) .
- ❖ الطعيمات : هاني سليمان، حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى (الأردن/٢٠٠٠) .
- ❖ العبودي : عباس : شريعة حمورابي - دراسة مقارنة مع التشريعات القديمة والحديثة الدار العلمية الدولية، الطبعة الأولى (الأردن/٢٠٠١) .
- ❖ العسلي : خالد صالح: دراسات في تاريخ العرب قبل الإسلام والعهود الإسلامية المبكرة (بغداد/٢٠٠٢) .
- ❖ العلي : صالح احمد: محاضرات في تاريخ العرب قبل الإسلام (الموصل/١٩٨١) .
- ❖ علي : جواد: المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، دار العلم للملايين (بيروت/١٩٧٨).
- ❖ عمار : محمود إسماعيل : حقوق الإنسان بين التطبيق والضياع، دار مجدلاوي (الأردن /٢٠٠٢) .
- ❖ أبو فارس : محمد عبد القادر : حقوق المرأة المدنية والسياسية في الإسلام، دار الفرقان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى (الأردن/٢٠٠٠) .
- ❖ الكبيسي : احمد
- ❖ ٢٥- الأحوال الشخصية (الزواج والطلاق وآثارهما) (بغداد-١٩٧٢) .
- ❖ الملاح : هاشم يحيى: الوسيط في تاريخ العرب قبل الإسلام، مطبعة جامعة الموصل (الموصل/١٩٩٤).
- ❖ المنوفي : محمد أبو الفيض: سيرة سيد المرسلين (مصر: ١٩٦٤) .
- ❖ موسى : محمد يوسف: المدخل لدراسة الفقه الإسلامي (القاهرة/١٩٦١) .
- ❖ نصار : حسن: حقوق المرأة، دار الثقافة للطباعة والنشر، (الإسكندرية/١٩٥٨) .
- ❖ أبو اليقضان ، عطية الجبوري: الزواج وتعدد الزوجات مجلة كلية الدراسات الإسلامية ، (بغداد/١٩٧٢).